رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ١١ / ٤ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ٢٢ / ٦ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥

التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الامن القومي العراقي وأليات المواجهة بعد عام ٢٠١٤

Internal and external challenges affecting Iraqi national security and mechanisms for confronting them after 2014

م.م. ساره عبد زاير

M.M. Sarah Abdel Zayer

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Science

Sarah.abed@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر في الأمن الوطني العراقي، وذلك على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية. تتطلب هذه التحديات والتهديدات إدراكًا عميقًا لطبيعتها ومخاطرها، مما يسهم في تحديد المتغيرات والآليات المناسبة لمعالجتها أو التخفيف من تأثيراتها السلبية على حياة المواطنين وعلى استقرار الدولة العراقية. فقد لعبت التغيرات في البيئة الداخلية وتفاعلاتها، بالإضافة إلى التدخلات الإقليمية والدولية التي تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العليا للعراق، دورًا في تشكيل تهديد خطير على الأمن الوطني، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

الكلمات المفتاحية : "الامن الوطني"،"التحديات"،"المقومات"،"آلاليات"

Abstract

This study seeks to analyze the nature of the internal and external challenges affecting Iraqi national security at various political, economic, security, and social levels. These challenges and threats require a deep understanding of their nature and risks, which contributes to identifying appropriate means and mechanisms to address them or mitigate their negative impacts on the lives of citizens and the stability of the Iraqi state. Changes in the internal environment and their interactions, in addition to regional and international interventions seeking to achieve their own interests at the expense of Iraq's greater interests, have played a role in posing a serious threat to national security, both directly and indirectly.

Keywords: "National security", "challenges", "components", "mechanisms"

المقدمة

تُعد قضية الأمن الوطني العراقي من أبرز القضايا التي تشغل صانع القرار، نظراً للتحديات الناجمة عن التحولات الآيديولوجية والجيوسياسية والاجتماعية المختلفة، والتي فرضت آثارها على الأمن الداخلي والخارجي للعراق. ومن العوامل التي زادت من تعقيد المشهد الأمني الاختلال في موازين القوى، وتنامي الأطماع، وتعدد الصراعات، فضلاً عن تنوع مصادر التهديدات الداخلية والخارجية.

يواجه الأمن الوطني العراقي تحديات متزايدة بفعل المتغيرات الإقليمية والدولية، خاصة بعد ظهور تنظيم داعش الإرهابي في عام ٢٠١٤، حيث أدت هذه الأحداث إلى تهديد مباشر لاستقرار العراق وأمنه. وقد جعلت هذه الظروف الملف الأمني محور اهتمام الحكومات العراقية المتعاقبة، نظراً لطبيعة الأوضاع المحيطة بالبلاد. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تبني تدابير وسياسات فعالة لضمان مستويات مناسبة من الأمن والاستقرار، وتعزيز التماسك والتضامن الاجتماعي، بما يسهم في تحسين الواقع العراقي والحفاظ على كيان الدولة.

آشكالية البحث: يمكن النظر إلى الأمن الوطني العراقي من زاوية التحديات والفرص إمكانية أكثر فاعلية في التعامل مع متطلباته. ومن هنا، تتمثل الإشكالية البحثية في دراسة العلاقة بين هذه التحديات وسبل مواجهتها، بالإضافة إلى تحليل كيفية تعامل صانع القرار مع التهديدات التي تؤثر على الأمن الوطني العراقي.

فرضية البحث: تفترض الدراسة أن الأمن الوطني العراقي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى إدراك صانع القرار لطبيعة التحديات والتهديدات الحالية والمستقبلية. فالتقدير غير الدقيق لحجم ومستوى هذه التحديات قد يؤدي إلى آثار سلبية على الأمن الوطني، مما قد يشكل خطراً على أسس استقراره ومقوماته.

اهمية البحث: تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل طبيعة التحديات التي تؤثر على الأمن الوطني العراقي، سواء كانت داخلية أو خارجية، مع التركيز على إيجاد الحلول المناسبة لمواجهتها عبر مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ويهدف ذلك إلى تحقيق المصالح العليا للدولة وتعزيز استقرارها داخلياً وإقليمياً ودولياً.

منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على مناهج عدة وفقاً للضرورة العلمية، من بينها المنهج الوصفي لوصف ودراسة المفهوم والمصطلح التي تضمنتها الدراسة، فضلاً عن اعتماد الدراسة على المنهج التحليلي لتحليل التحديات والتهديدات، والمتغيرات والآليات التي ترتبط بالأمن الوطني العراقي، والمشهد المستقبلي يعتمد على استشراف المستقبل من خلال دراسة الاتجاهات الحالية والتحديات المحتملة، بهدف وضع تصورات وسيناريوهات تساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية أكثر فاعلية.

المحور الاول: ماهية مفهوم الأمن الوطني

تعود جذور مفهوم الأمن الوطني الى القرن السابع عشر وبخاصة بعد معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨ التي أسست نشؤ الدولة القومية بدا التشكيل التنظيمي لها، وشاع استعمال مصطلح الأمن الوطني بعد الحرب العالمية الثانية بصدور قانون الأمن القومي لعام ١٩٤٧ عن الكونجرس الامريكي [١].

ساد مفهوم الأمن الوطني في مرحلة الحرب الباردة بشكل كبير، ليشمل الأمن الوطني للدولة، إذ كانت الدولة مسيطرة على قضايا الأمن، أما مفهوم الأمن الاقليمي والأمن الدولي، فتعد محصلة علاقات الأمن بين دول الإقليم أو دول العالم، وبعد نهاية الحرب الباردة، أخذت حيزا هاما من ضمن مواضيع العلاقات الدولية الأكثر معالجة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التغيير الذي لحق بالكثير من المستويات التي تعالج هذه الدراسات ولاسيما على مستوى المفاهيم والمصطلحات التي تدور حولها، إذ عرف مفهوم الأمن ذاته تغييرا في تحديده وفي تحديد أبعاده ومستوياته [٢].

وبصورة عامة شهد مفهوم الأمن الوطني تطورا كبيراً فالاتجاهات التقليدية ربطته بمفهوم الأمن العسكري وانطلاقا من أن التهديدات العسكرية التي تواجه الدولة هي تهديدات خارجية أكثر من كونها داخلية وان مشكلة الأمن لدى الدول انما ترتبط بتوجيه خارجي مما يدفع الدول إلى ربط أمنها الوطني باستعادتها العسكرية وسياسات عسكرية متعددة كالتحالفات والتسلح والردع [٣] .

والأمن الوطني لا يخرج في معناه عن مفهومين ضيق وشامل فالمفهوم الضيق يدل على معنى سلبي مفاده ان الأمن الوطني يتحقق عندما تتحرر الدولة والإنسان فيها من مشاعر الخوف والقلق والتوتر الزوال ما يسبب تلك المشاعر من المخاطر الحسية [٤].

ويمثل موضوع الأمن الوطني الشغل الشاغل لمختلف الأنظمة السياسية سواء تناولته باسم الدفاع أم السيادة، أم المصلحة الوطنية لذا فإنه يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي (سياسيًا، واقتصاديًا وعسكريا) لأسباب عدة [٥]:

١- كونه المحرر للسياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة دول.
٢- ارتباطه بالتهديدات والأطماع الخارجية التي تخوض صراعاً ضدها.
٣- هو أحد العناصر الرئيسة التي تدخل ضمنه قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٤- قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.
٥- حماية القيم التي سبق اكتسابها.
٦- غياب الخوف عن تلك القيم من اي هجوم.
٧- سياسة الحكومة التي يستهدف ايجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية او توسع القيم الحيوية ضد الاعداء الحاليين والمحتملين.

اما من الناحية الاقتصادية فان جوهر الأمن الوطني زاد الاعتماد عليه اثر ازمة الطاقة في عام ١٩٧٣ حيث برزت في هذه الاثناء معالم القلق على الحاضر عوضا عن المستقبل [٦].

ولعل ابرز ما كتب في هذه المدرسة وزير الدفاع الامريكي الاسبق روبرت ماكنمارا واحد مفكري الاستراتيجية البارزين في كتابه (جوهر الأمن أذ قال ان الأمن هو التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية، أم السياسية، أم الاجتماعية في ظل حماية مضمونة. وإن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدرتها ومواجهتها لإعطاء فرصة لتنمية تلك القدرة تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أم المستقبل أي انه ربط الأمن الوطني بالتنمية اي بمعنى اخر انه ربط الدفاع من ناحية وتخصيص الموارد لتحقيق الرخاء والتنمية من ناحية اخرى [٧].

اما (لورنس كروز) و (جوزيف ناي) فيعرفان الأمن الاقتصادي بانه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية كهدف من أهداف الدولة، يصبح واضحًا للعيان حيثما تفضل دولة ما وبصورة واعية عدم الكفاية الاقتصادية على الرضوخ للضغوط الاقتصادية من الخارج أو حينما تركز الدولة على المناهج المحلية على حساب المكاسب والمزايا الاندماجية [٨] .

كما يُعرف جاك تريفوس Jack Trevors)) الأمن الوطني بأنه مجموعة من العمليات التي تشترك بها الدولة وترتبط بالسيادة، وتتضمن هذه النشاطات الأمن الزراعي، والأمن الغذائي والبحوث الابتكارية، والأمن الصحي والتعليم، وأمن الطاقة والاتصالات وأنظمة العدالة والأمن العسكري، وأنظمة مكافحة الفساد المالي، وتوفير الاحتياجات الضرورية، وحماية حقوق الإنسان والحد من الصراعات وغيرها) [٩].

ما عبر عنه (هولسن وويبلروك) بمصطلح السيادة الاقتصادية التي تعني القدرة على التحكم في أكبر عدد ممكن من الأدوات السياسية في المجال الاقتصادي، ويرى وليد عبد الحي أن الالتزامات الناجمة عن فارق معدلات النمو التي هي معدلات النمو الاقتصادي هي العامل الأنسب لتفسير حركة الصعود والهبوط في سلم القوى الدولية ونتيجة لأهمية المتغير الاقتصادي في تحديد اتجاه سرعة الحركة اندفعت الدول إلى استثمار مواردها المختلفة لضمان مكان أفضل على سلم القوى [١٠].

أما المفكرين العرب فمنهم من يعرف الأمن الوطني على أساس الإجراءات التي تتخذها الدولة الحماية أمنها فمثلا امين هويدي فقد قدم تعريفا للأمن الوطني مفاده ان الأمن هو الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود

طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغييرات الدولية ، بهذا المعنى فإن الأمن القومي يشمل الأمن العسكري[١] [(١)] .

واتفق معه (علاء طاهر) الذي يرى أن الأمن الوطني هو مجموعة من التدابير والاحتياجات النظرية والعملية الخاصة بحماية المجال الإقليمي لدولة ما، على أن المجال الإقليمي هنا لا يعني الرقعة الجغرافية للدول بل يشمل الثروات الاقتصادية والايديولوجية للسياسة الخاصة بنظام الحكم في تلك الدولة والاهداف الوطنية المختلفة لخصوصيتها الوطنية والحضارية[٢] [(١)].

ويتفق مع هذا التعريف (زكريا) (حسين) الذي يرى بالأمن الوطني القدرة التي تتمكن بها الدولة من تامين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها من الداخل والخارج في السلم والحرب مع استمرار تأمين انطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف المخططة[٣] [(١)]. اما مازن الرمضاني يحدد ثلاثة أبعاد جوهرية للأمن هي[٤] [(١)]:

(١) ضمان القيم الأساسية للدولة والمصالح التي تعبر عنها.

(٢) التقويم السليم لتهديدات الأمن بناء على إدراك واقعي القدرات مصادر التهديد ونياته.

(٣) مراعاة المتغيرات الداخلية والخارجية.

أما المفهوم الشامل فيدل على معنى ايجابي يتضمن ما يشير إليه المفهوم الضيق فضلاً عن شعور الدولة بالاطمئنان لاكتفاء مواطنيها لاحتياجاتهم ومتطلباتهم المشروعة بما في ذلك احتياجات ومتطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الأمن الوطني نظرة شاملة تأخذ أبعاد متعددة بوصفه كل لا يتجزأ، إذ انه ذو طبيعة مجتمعية، فهو لم يعد مسالة دفاع عن الحدود الجغرافية أو بناء قدرة عسكرية فحسب، بل يتخطاها إلى أمور ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وايدلوجية تشمل كيان الدولة والمجتمع برمته[٥] [(١)] .

ومن هذا نجد أن مفهوم الأمن الوطني، وحدة شاملة، أذ تشمل هذه المفردة أبعاد عديدة ومتنوعة فهي تنمية عسكرية واقتصادية واجتماعية، وتنمية العلاقات الخارجية والسياسة الداخلية. فالتنمية يعني استمرار الحياة عن طريق القدرة على النمو والأمن.

ومما تقدم يمكن القول إن مفاهيم الأمن الوطني كلها تصب في غرض واحد ألا وهو إيجاد البيئة الملائمة للتنمية والتطور والرفاهية مادياً واجتماعياً والتحرر من الخوف مع المحافظة على القيم الجوهرية .

المحور الثاني: متغيرات الامن الوطني العراقي

يستند الأمن القومي العراقي إلى مجموعة من المتغيرات الأساسية و القدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية واهم هذه المتغيرات تشمل هي :

اولا . المتغيرات المادية : تشمل مجموعة عوامل تشكل بوجودها دعائم الأمن القومي وفعاليته وحدود اهتماماته :

١- العامل الجغرافي : ويشمل "حجم الرقعة الجغرافية ومساحتها – التضاريس – الموقع الجغرافي والحدود".

٢- العامل السكاني يرى (هولستي) أن حجم الدولة وتعدادها السكاني وكيفية توزيع مواردها الطبيعية ومناخها وطبيعة تضاريسها، كلها ذات تأثيرات مهمة على درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وفي تحديد متطلبات أمنها القومي واحتياجاتها من الدول الأخرى، ومن ثم في صياغة نظرتها لمناطق العالم المختلفة، كما أن لهذه المتغيرات اتصال وثيق بسياساتها الدفاعية والعسكرية [١].

٣ - العامل الاقتصادي : ويمثل العامل الاقتصادي عنصراً مهما من عناصر قوة الدولة وأمنها القومي ، الذي لا يقل أهمية عن العامل العسكري. وكلاهما متلازمان فكل منهما يقوي ويعزز الآخر وهما بالتالي المصدر الأساس للقوة السياسية في الدولة وعالم اليوم أصبح عالماً اقتصادياً بلا منازع فمن امتلك زمام الاقتصاد امتلك زمام القوة بكل معنى الكلمة. ومع ولادة النظام العالمي الجديد الذي كان أبرز معالمه تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء النظام الاقتصادي كمنافس للرأسمالية العالمية، برزت أهمية الاقتصاد كعامل مهم من عوامل بقاء الدول واستمرارها ، فتفكك الاتحاد السوفيتي كان سببه الاقتصاد بالدرجة الأساس [١].

٤- العامل العسكري : لا جدال في أن البعد العسكري هو أكثر عوامل الأمن القومي فاعلية [١]. فالقوة العسكرية تعرف بأنها الأداة النهائية لحسم الصراع بين الدول في إطار قوتها الشاملة، وقد تعني مجموعة الإمكانات والموارد العسكرية المادية والبشرية المتاحة للدولة في وقت ما، وكثيراً ما تظهر دلائل التعاون المتبادل بين الاقتصاد والتكنولوجيا من خلال ما تقدماه للقوة العسكرية ، لتعزيز الدور الوظيفي لتلك القوة يتم من خلال ما يأتي [١]:-

١- حماية الأمن الداخلي والخارجي للدولة، أي حماية الأمن الوطني وتعزيزه
٢- تأمين حماية لمصادر القوة القومية.
٣- الدفاع عن إقليم الدولة ضد العدو الخارجي.
٤- الوفاء بالالتزامات الدولية والأخلاق الإقليمية والدولية.
٥- دعم باقي عناصر القوة القومية وتأمين فاعليتها.
٦- منع حدوث حرب شاملة عن طريق قوة الردع والعمل على كسب الحروب

ثانياً : المتغيرات المعنوية: تشكل المتغيرات المعنوية ركناً من أركان الأمن الأساسية، وكثيراً ما يعهد إليها من حقائق القياس لطبيعة الأمن ومساحة أدائه، كونها ذات اتصال مباشر بآليات الإفصاح عن ما يضمه الأمن كمعطى من رؤى واجتهادات ومقترحات اتصال مع من على الأرض ومع الشعب وقياداته، باعتبار الأول مصدراً لحقيقة الأمن، والثاني مصدراً للقيم التي تحدد التوجهات المؤطره والحاضنة له، وفيما يأتي أبرز هذه المتغيرات .

١- التأثيرالسياسية :- وتتمثل في المصالح السياسية للدولة حيث السيادة الوطنية والحفاظ على النظام السياسي وكذلك بناء وتنظيم علاقات إقليمية ودولية متوازنة تنسجم مع القيم والأعراف الدولية [٢].

٢ - كفاءة القيادة:- من متطلبات القيادة أن تدرك كل المتغيرات الدولية فضلاً عن المتغيرات المحلية والإقليمية، مع الإدراك بعدم إمكانية القفز نحو العالمية بدون تحقيق عوامل النجاح محلياً [٢] .

٣- التخطيط الاستراتيجي :- يتمثل بتحديد الأهداف ووضع الخطط المطلوب تحقيقها، والآمال العامة والعريضة التي يسعى الفرد أو الدولة إلى تحقيقها في الأجل الطويل. ويتسم التخطيط الاستراتيجي بمجموعة الصفات او السمات وهي كالآتي [٢] :

- أن يتصف بالوضوح.
- أن يكون ذات معنى.
- أن يتطلع إلى المستقبل مع أخذ الماضي في الاعتبار.
- أن يتسم بالاستقرار النسبي. أن يتسم بمقاومة الظروف والتحديات والتعبير عن التفوق.

٤- العامل الاجتماعي:- إن أمن الدولة والمجتمع والممتلكات الخاصة لا يمكن أن يكون دون أمن اجتماعي واقتصادي يلبي الحاجات ويراعي الحقوق ويخفف من حدة الأسباب التي تنتج معضلات الأمن في أي مجتمع مثل الفقر والبطالة والتهميش [٢] .

٥- العامل الثقافي :- لا يخطأ من يظن أن الأمن الثقافي هو إحساس المجتمع بأن منظومته الفكرية ونظامه الأخلاقي الذي يرتب العلاقات بين أفراده ليس موضع تهديد من فكر متطرف [٢]، ومن حيث أن الثقافة ليست وسيلة من الوسائل المعتادة فقط، بل أنها وسيلة للتغيير، إذ أن المثقفين هم مهندسو الحالات البشرية [٢]. ويبرز المتغير الثقافي جلياً من خلال تأثير الرأي العام، والنخب المؤثرة في عملية صنع القرار وكذلك دور القيم الاجتماعية السائدة في عملية التنشئة السابقة لصناع القرار، وكما يعتمد الاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي جزئياً على الثقافة السياسية .

٦- العامل التاريخي :- ويمثل العامل التاريخي مجموع التجارب التاريخية لأحد المجتمعات وما تتركه من تأثيرات نوعية في سلوك أعضائه وعلاقاتهم المتبادلة من ناحية، وكيفية تفسيرهم للماضي وتقويمهم للحاضر ونظرتهم للمستقبل، وهي مختلفة من أمة لأخرى، وللعمق تأثيرات واضحة على صانع القرار وبالنتيجة في السلوك السياسي. وتتجسد أهميته في مدى انعكاساته على كيفية إدراك صانع القرار لدلالات تجارب دولية، وأثر ذلك على حركته السياسة الخارجية حاضرا ومستقبلا، وكما يتلازم العمق التاريخي وتنشأ فاعليته من صفة التلازم التي يمتاز بها مع الثقافة المجتمعية، وكذلك من خلال تعزيز الروح الوطنية ورفد صانع القرار بعوامل قوة إضافية تساعده على تحقيق الأمن الوطني [٢] .

المحور الثالث: التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الامن الوطني العراقي

أولاً: التحديات الداخلية : وتشمل هي :

١. التحديات الأمنية: ومن أهمها تهديد الإرهاب والمشاكل الحدودية.

(١) الارهاب : لم يتوقف الإرهاب عند حدود مدينة واحدة في العراق ، انما اتسمت الظاهرة الإرهابية بكونها ظاهرة تتفاعل مع عدد من القضايا بل وتتفاعل حتى خارج الحدود العراقية الوطنية مع الدول الأخرى حتى أصبحت ظاهرة إقليمية ودولية بامتياز ، تشغل الانظمة والسياسات والمجتمعات .

إن الظاهرة الإرهابية ، هي ظاهرة لها تأثيراتها المختلفة، وسيتم تناول تلك التأثيرات في ضوء الآتي

١- التأثيرات السياسية والأمنية .

٢- التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية .

وهو ما يمكن بيانه كالآتي :

١- التأثيرات السياسية والأمنية :

تعد التأثيرات السياسية والأمنية أهم تجليات ظاهرة الإرهاب ، لأنها تستهدف تقويض شرعية النظام السياسي ، وهيبة الدولة ومؤسساتها ؛ كما هو حاصل في الدول التي تشهد ارتفاعاً في معدلات الإرهاب ومنها العراق . أما بخصوص التأثيرات الأمنية فإنها تتعلق باستهداف المؤسسات الأمنية والعسكرية بحروب ذات طبيعة غير تقليدية ، تقوم على استهداف أبنية ذات ثقل كما حصل مع وزارة الخارجية أو استهداف تجمعات بشرية بهدف رفع معدل الاصابات البشرية، ومن ثم يفرض على الأجهزة العسكرية والأمنية أن تتعامل مع التحدي الإرهابي بصيغة غير تقليدية ، وبضمنها ازالة مخلفات أي عمل إرهابي واستعادة الحياة الطبيعية ، والعمل الاستباقي ضد العمل الإرهابي قبل حصوله [٧] [٢] .

٢- التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية :

أما التأثيرات الاقتصادية للظاهرة الإرهابية فأنها تتعلق بالآتي :

- رفع معدل استثمار الموارد المتاحة : مالية ومادية وبشرية لصالح التعامل مع الإرهاب وليس لصالح التنمية والدعم .
- إن الاجراءات العسكرية والأمنية قد تتسبب بإرباك للسياسات العامة الاقتصادية التي يقوم قسم منها على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة والاستثمار وسوق الأسهم ، وهي قطاعات سريعاً ما تضرب بفعل أي عملية إرهاب تحدث داخل الدولة .

ومن ثم فإن الأعمال الإرهابية تستهدف الأساس الاقتصادي للدولة ، وربما تستهدف مصالح اقتصادية كبرى داخل الدولة بشكل باشر : قطاع النفط كما يحصل لضرب الأنابيب الناقلة أو معلم سياحي

اما التأثيرات الاجتماعية : فإن الأعمال الإرهابية تستهدف تجنيد مجموعات محلية للقيام بأعمال إرهابية، وهي عمليات تقود إلى خلافات في النظم التقليدية العصبوية؛ لأنها تتسبب بنزاعات قبلية وربما مذهبية، إن كانت هناك علاقة، أو فسرت على ان هناك علاقة تقوم عليها هذه الاعمال [٨] [٢].

(٢) قضايا الحدود : وهي مشاكل تتمحور حول الاتي :

أ- إن الحدود بين العراق ودول الجوار في الأغلب غير مستقرة وتتحكم فيها عوامل تاريخية، وسياسية، واقتصادية.

ب- شكلت الحدود العراقية مع سوريا تحدياً كبيراً، فطول الحدود يجعل فرص السيطرة عليها أمراً صعباً ومكلفاً، لاسيما مع الحاجة الى امكانيات وتقنيات، فهذه الحدود ومنذ عام ٢٠٠٣ وما زالت تشكل عبئاً كبيراً ليس هيئاً على الدولة العراقية.

ج – تحتاج الحدود العراقية – السعودية الى مزيد من إحكام السيطرة، كونها منطقة صحراوية مفتوحة وهي تشكل مركز للتهريب ودخول الارهابيين أحياناً

د- تتميز الحدود العراقية مع تركيا بطبيعتها الجبلية وشكلت موضوع للتوتر المستمر مع تركيا، لاسيما فيما يتعلق بدخول حزب العمال الكردستاني الـ (PPK)، وادعاء تركيا بوجود معسكرات للحزب في الحدود العراقية، مما يوفر لها فرصة للتدخل والقيام بحملات عسكرية مستمرة في مناطق إقليم كردستان [٢].

٢. التحديات الاقتصادية :

ترتبط التحديات في هذا الجانب بدرجة كبيرة بشعور الفرد العراقي، والمجتمع تجاه الدولة، ومدى ارتباطه بها بعبارة أخرى الشعور بالهوية والانتماء الى الدولة، الأمر الذي شهد انحساراً ظهر بعد الاحتلال الأمريكي، عبر انعدام التفريق بين النظام السياسي والدولة التي تحتويه، وما شهده العراق من نهب المؤسسات الدولة، وتخريب لمنشآتها، وهي مشكلة لم تأت من فراغ [٣] ،كما أن ارتفاع عدد الضحايا، وتركهم لأسرهم بدون معيل يجعل تلك الأسر هدفاً مضموناً للعصابات الإجرامية، والمنظمات الارهابية، ووقوداً جاهزاً لإشعال الحرائق في العراق [٣] .

لقد تميز الاقتصاد العراقي منذ نشأة الدولة الحديثة بالدور الكبير الذي لعبته الدولة فيه، حيث كانت المحرك الأكبر، وراكمت تطبيقات الفلسفة الاشتراكية والتفرد الاختلالات في بنية الاقتصاد العراقي، وجعلته اقتصاداً ريعياً، وأضعفت القطاع الخاص لصالح القطاع العام لربط المواطن بالدولة، وحتى في فترات نمو القطاع الخاص كان دور الدولة بدوره يكبر ويزداد واستمر الوضع كذلك خلال الحرب العراقية – الايرانية في الثمانينيات، وعسكرة الاقتصاد، رغم نمو القطاع الخاص، إلا أن الدولة كانت لا تزال المتنفذ الأكبر ، ثم حدث التحول العنيف في العراق في العام (٢٠٠٣)، وأثر بأكثر من طريقة على الاقتصاد، فتلكؤ العملية السياسية، وغياب الأمن والاستقرار، وعجز الدولة عن القيام بوظائفها الطبيعية لم يكن السبب الوحيد في مشكلات الاقتصاد العراقي وتلكؤه، حيث أن هناك خللاً كبيراً شاب قرارات سلطات الاحتلال فيما يخص ترتيب الأولويات، حيث أن اجراءاتها لم تتسم بالواقعية فيما يخص ما يجب البدء به من قرارات للإصلاح الاقتصادي، وإعادة الاعمار والتنمية . فضلاً عن تراجع القطاع الزراعي لأسباب متعددة لعل من أبرزها التلوث البيئي الكثيف الذي شهده العراق منذ العام (١٩٩١)* ، ثم العمليات العسكرية عام (٢٠٠٣)، وإزاء سياسة رفع الدعم التي فرضتها إدارة بول بريمر، واستمرت الحكومات المتعاقبة بتطبيقها، وضيق المعيشة، والهجرة الكثيفة من الريف.

وضمن هذا الإطار، لابد من التأكيد على الترابط العضوي الذي لا يمكن معه الحديث عن تنمية بدون إجماع وطني بدون مؤسسات دولة قوية، ولا بد من التأكيد على التأثير المتبادل بين هذه العناوين الثلاثة، بما يتيح تحليل أحدها دون البقية ، إن رؤية روبرت مكنمارا تؤكد على أن الأمن يعني التنمية، وهو ليس القوة العسكرية وإن كان يشملها، وإن المشكلة العسكرية ماهي إلا وجه سطحي ضيق المشكلة الأمن الوطني [٣] .

ولا تقف المشكلة عند هذا الحد، فمن جانب آخر أدى النظام الصحى دوراً آخر في مفاقمة الآثار الاجتماعية السيئة على العراقيين، فما تعرض له كغيره من مؤسسات الدولة – من تخريب، وتراجع، وهجرة للأطباء خلال التسعينيات، ثم زيادة المؤسسات الصحية الأهلية .

٣. **التحديات السياسية:** ومن أبرز تلك التحديات

١- عدم تبلور الإجماع الوطني ، وفي هذا الشأن لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوز ملاحظة أن أول الأسباب الكامنة وراء هذا هو أزمة الهوية التي أثرت بشكل كبير في الإجماع الوطني، التي يستقر النظام السياسي بوجودها ، ويتفرغ لرسم سياسات الدولة التنموية .

٢- المعوقات المؤسساتية الرسمية وغير الرسمية في قراءة بسيطة لديباجة الدستور توضح مدى تركيزها على المكونات الفرعية للهوية العراقية على حساب المكونات الوطنية الرئيسة، التي كثيراً ما تشير إليها دساتير العالم لتحقيق الوحدة الوطنية، يتبين إن انبثاق الدستور عن هيئة خلقتها معايير التخندق الطائفي والعرقي، وميله إلى ترسيخ الانقسام الاجتماعي عبر ورود الصيغة الطائفية في بعض فقراته، فضلاً عن عمومية بعض نصوصه وضعفها، أضف إليها ضعف الثقافة الدستورية لشعب يميل للشفافية السياسية، كلها عوامل لعبت دورها في إضعاف دور الدستور كمحدد مهم ورئيس في بناء الهوية الوطنية العراقية، ثم في الامن الوطني العراقي. أما على الصعيد غير الرسمي، نجد؛ إن ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق كان هو أحد أهم أسباب ضعف الوعي الوطني الجماهيري، بسبب عجز تلك المؤسسات عن ترسيخ وتجذير مفهوم المواطنة الضعيف أصلاً في الوعي الجمعي العراقي، وهو ما أنعكس سلباً على الامن الوطني العراقي.

٣- غياب البيئة السياسية الملائمة تعتمد البيئة السياسية العراقية بشكل أساس على التجاذبات والصراعات للحصول على أكبر قدر من المكاسب السياسية داخل البلد على حساب الجهات الأخرى المشاركة في العملية السياسية.

٤- اضفاء الهويات الجزئية غير الوطنية : إذ أفضى انهيار النظام الشمولي العراقي إلى بروز القوى الاجتماعية والسياسية والدينية التي كان لكل منها هويتها المميزة ومرجعيتها الخاصة، ومن ثم انغماسها في الحقل السياسي لتتنامى إزاء ذلك ظاهرة التخندق والانكفاء على الذات بين المكونات المجتمعية العراقية على نحو عمق من أزمة الأمن الوطني. ولا تكمن الإشكالية في وجود الهويات الاثنية المحلية أو تنوعها، بل في تسييسها ، واتخذت في أغلب الأحيان صيغة التسييس العنيف المسلح بعد أن كانت مغلفة بغطاء عقائدي [٣] (٣) .

ثانياً : التحديات الخارجية : وتشمل هي التحديات الإقليمية والدولية :

أدى الموقع الإقليمي للعراق دوراً فاعلاً في مجمل الأحداث التاريخية والتغييرات التي مرت على العراق، وعلى الدوام، منح الموقع الاستراتيجي للعراق من القوة قدر ما منحه من الضعف، فعلى الرغم من القدرات التي منحها الموقع، والكفيلة بجعله متحكماً في اقليمه قادراً على المستوى الدولي فإن الاقليم جعله عرضة لأطماع الإمبراطوريات التوسعية، وعلى مر التاريخ [٤] (٣)

إن المعضلة الأكبر التي تواجهها جهود بناء السلام في العراق تكمن في التداخل المعقد بين الصراع الاقليمي القائم بين السعودية وإيران من جهة ودخول الفاعل الدولي (الولايات المتحدة كطرف رئيس في هذا الصراع من جهة أخرى، وكمؤشر يدل على درجة التعقيد في الوضع العراقي بفعل هذا الصراع إن الانتصار على تنظيم (داعش) كان يفترض أن يؤسس لمرحلة جديدة من الاستقرار الداخلي وإعادة البناء، إلا أنه أدى إلى

تصاعد في درجة الصراع الأميركي – الإيراني بفعل المخاوف الاقليمية من النفوذ الإيراني في مرحلة ما بعد داعش في العراق وسوريا، دون أن ننسى إن الولايات المتحدة نفسها باتت تنظر الى إيران في هذه المرحلة بعدها طرفاً رابحاً، لا بسبب زوال تهديد التنظيم الإرهابي فحسب، بل لأنها، حسب وجهة نظرها، باتت الطرف الإقليمي الذي يمتلك وجوداً مادياً ونفوذاً سياسياً في مناطق الصراع التي تمتد من العراق الى سوريا ولبنان [٣] .

المحور الرابع: آليات الامن الوطني العراقي

يفرض على العراق إتخاذ جملة من الآليات من اجل تعزيز أمنه الوطني, لعل أهمها :

اولاً : الآليات على الصعيد السياسي: يأتي في مقدمة آليات تحقيق الأمن الوطني العراقي في الجانب السياسي، ضرورة مغادرة مبدأ المحاصصة الطائفية والسياسية في توزيع المناصب والأدوار، فعلى الرغم من أن الدستور لم يشر إلى هذه الإجراءات ولم ينص عليها قانوناً، إلا أنها أصبحت عرفاً ملزماً في تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة حتى وقتنا الحاضر.ولا يمكن إغفال اهمية نشر مبادئ العدل والمساواة والتسامح، والترويج لقيم الاعتدال والوسطية في المجتمع، ودورها في وضع الاسس والمفاهيم الصحيحة لتطور المجتمع وفقاً لنهج الاعتدال في الفكر والممارسة، وبعيداً عن الشعارات والمثاليات التي قد تعمق من الخلاف والتناقض بين افراد المجتمع، مع إمكانية تقنين ذلك قانونياً من خلال تشريع قانون يجرم كل من يخالف منهج الاعتدال والوسطية، ويدعو الى التطرف والطائفية بكافة اشكالها.

فضلاً عن ضرورة تفعيل دور الدبلوماسية في التعامل مع المحيط الاقليمي والدولي، عبر توحيد المواقف في السياسة الخارجية، إذ أن إختلاف توجهات الاحزاب وتدخلاتها غير المؤسساتية أضعف من مسارات الدبلوماسية العراقية تجاه تفاعلات النظام الدولي، مما جعلها مضطربة لعدم وضوح الرؤية والتوجه تجاه القضايا الخارجية، وغياب وحدة إتخاذ القرار السياسي الخارجي .

الى جانب إعتماد فلسفة واضحة ومحددة في إطار رسم السياسة الخارجية العراقية، تتجاوز الافكار المنغلقة والطروحات العقائدية، التي يصبح من الصعب على العراق بوجودها مواكبة التطورات الحاصلة في البيئتين الاقليمية والدولية [٣] . مع ضرورة إعتماد نهج متكامل لجوانب العلاقات المتعددة الاقتصادية منها والسياسية وفق قراءة موضوعية لمعطيات الواقع عبر الحركة وسماتها الابداعية المبنية على الوعي المسبق والدقيق للأهداف المطلوب إنجازها .

ثانياً: الآليات على الصعيد الاقتصادي : ان من أهم عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق تنطلق من اهمية تنويع مصادر الدخل القومي، وعدم الاعتماد على قطاع ريعي فحسب، كما في قطاع النفط، لأن النفط بضاعة تخضع لتقلبات السوق العالمية والسياسات الاقتصادية لدول العالم المختلفة، ومن ثم فهو مصدر غير مضمون وغير ثابت، ويشكل خطراً على البلاد واستقرارها، مما يعرض مؤسسات الدولة وسياساتها وخططها المستقبلية للخطر.

وعليه، فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب دعم قطاع الصناعة الوطنية، ورفدها بكل إحتياجاتها، وسن القوانين الكفيلة بتسويق وحماية المنتج المحلي فضلاً عن دعم قطاع الزراعة وتفعيله، بهدف تحقيق الاكتفاء

الذاتي للبلاد، وتجاوزها الى حد التصدير[٣]. كما ان تحقيق الأمن بمفهومه الشامل يتطلب وضع استراتيجيات طارئة لمواجه التحديات والمخاطر الأمنية، وهو ما يعني إعادة توجيه الموارد للاستثمار في قطاعات حيوية مثل الخدمات الصحية وبحوث استشراف ومعالجة الأوبئة ومؤسسات الأمن السيبراني وغيرها من القطاعات التي لها تداعياتها على الأمن الوطني العراقي[٣].

ثالثاً: الآليات على الصعيد الأمني – العسكري: إن تحقيق الأمن الوطني العراقي يتطلب قبل كل شيء، بناء مقومات قوة العراق الداخلية، وبناء قوته العسكرية، وبما يحقق استقراره السياسي والاقتصادي والأمني، وهو ما يتطلب توفير المستلزمات الأساسية التي يحتاجها العراق في هذا الجانب، لعل في مقدمتها توفير الجهد الاستخباري، كونه الوسيلة الرئيسة التي تعتمد عليها القيادة السياسية في صناعة وإعداد القرارات المتعلقة بالأمن الوطني، لا سيما وإن نظرية الاستخبارات الحديثة أصبحت تقوم على أساس المراحل التعددية للأجهزة الأمنية والاستخبارية والبحثية لغرض خلق حالة من التنافس فيما بينها لدعم الأمن الوطني وللتقليل من احتمالات المباغتة التي يمكن أن تتعرض لها الدولة فضلاً عن بناء أجهزة متعددة تقوم على أساس التخصص في المهام والعمل[٣].

فضلاً عن الحاجة إلى تطوير العقيدة العسكرية القتالية للقوات المسلحة العراقية لتوظيفها بشكل مشترك وبنسق أداء قتالي موحد لتعزيز الأمن الوطني العراقي، إذ أن اعتماد الجيش العراقي في التدريب والتسليح والتنظيم على عدد من الدول، فسح المجال لتدخلها بشكل مباشر أو غير مباشر في بناء هذه القوات.

المحور الخامس: السيناريوهات المستقبلية للأمن الوطني العراقي

يركز السيناريو الأول على استقرار الأمن الوطني في ضوء تراجع الإرهاب، أما الثاني فهو يركز على سيناريو تراجع الأمن الوطني في ضوء تنامي الإرهاب.

اولاً: سيناريو الاستقرار: يرتبط بهذا السيناريو بعدة مكونات داعمة لها، ومن ابرزها هو الآتي:

أ. المكون الاجتماعي: يعد العامل الاجتماعي من اهم العوامل المؤثرة التي تدعم منظومة الأمن الوطني العراقي والتي من ضمنها المرجعية ودورها المهم في النهوض بالأمن الوطني لكونها تحظى بأهمية كبيرة لدى الشعب العراقي، وتعد المرجعية صمام امان العراق وداعمة بشكل كبير للتماسك الاجتماعي. لذلك فأن المرجعية الدينية في النجف الاشرف لها دوراً مؤثرا في تعزيز استراتيجية الأمن الوطني العراقي[٤].

ب . المكون السياسي: لدعم وتطوير منظومة الأمن الوطني العراقي من الضرورة مغادرة التوافقية السياسية في ادارة الدولة ودعم الهوية الوطنية وتعزيز الحوار الوطني بين الكتل السياسية والتأكيد على الوحدة الوطنية بين مكونات الشعب، فضلا عن توحيد الجهود في مكافحة الارهاب. حيث ان هذه السياسات تساهم بشكل كبير في الاستقرار السياسي والتي تنعكس بدورها بشكل ايجابي على الأمن الوطني العراقي[٤].

ج . المكون الاقتصادي: من الضرورة القيام بعدة اصلاحات ومن اهمها هو الاتي[٤]:

(١) الإصلاحات المالية: يتمثل بمعالجة العجز في الموازنة الحكومية وذلك من خلال مكافحة التهرب الضريبي وتنفيذ التعرفة الجمركية في المنافذ الحدودية فضلا عن خفض رواتب الدرجات الخاصة[٤].

(٢) الإصلاحات الاقتصادية: تهدف الى تفعيل القطاع الخاص من خلال منح القروض للقطاعين الزراعي والصناعي ، فضلا عن تعزيز المشاريع الصغيرة لتقليل البطالة[٤] (٤) .

(٣) الإصلاحات الإدارية: تقليل أعداد الحمايات لجميع المسؤولين وتقليص الهيئات والوزارات لرفع الكفاءة في العمل الحكومي، فضلا عن إصلاح نظام المخصصات والرواتب وإلغاء المخصصات الاستثنائية لكل من الرئاسات الثلاث والمؤسسات الحكومية والهيئات المستقلة والمسؤولين المتقاعدين[٥] (٤) .

د. المكون العسكري: أن دعم القوات المسلحة له تأثير كبير في استراتيجية الأمن الوطني العراقي ، ويتم ذلك من خلال عدة اجراءات، ابرزها هو الآتي:

(١) دعم القوات المسلحة من خلال التدريب والتسليح، فضلا عن التنظيم الدقيق الذي يكفل التعبئة السريعة للقوات وقت الطوارئ.

(٢) الجاهزية القتالية العالية للقوات المسلحة، وتفعيل الاستخبارات وتطوير قدرات كوادرها من خلال التدريب المكثف. وتفعيل العديد من الخطط وما يتضمنها من وحدة التنظيم والقيادة.

(٣) تطوير العقيدة العسكرية التي تساهم في تحديد السياقات والمفاهيم والتي تعتمدها القوات المسلحة لتنفيذ واجباتها بدقة عالية[٦] (٤).

إن العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية التي تسعى الحكومة إلى ضمانها تلعب دوراً كبيرا في استقرار منظومة الأمن الوطني العراقي.

ثانياً: سيناريو عدم استقرار : إن استقرار منظومة الأمن الوطني العراقي ترتبط بجملة من المكونات السياسية والعسكرية والأمنية، ومنها الآتي:

أ. المكون السياسي: أن عدم وجود الرؤية السياسية الموحدة بين القيادات السياسية سينعكس بشكل سلبي على استقرار منظومة الأمن الوطني العراقي. أذ إن ضعف القرارات السياسية سيؤثر على صانع القرار في الأمن الوطني العراقي، مما يؤدي ذلك الى عدم الاستقرار الأمني[٧] (٤).

ب . المكون الاقتصادي: أن التركيز على الإنتاج النفطي لزيادة الموارد المالية وذلك لتغطية الزيادة الكبيرة في الأنفاق الاستهلاكي، لاسيما في المجال الامني فضلا عن الإنفاق في المجال الترفيهي في مؤسسات الدولة. ساهم بشكل كبير في تفشي الفساد الاداري والمالي[٨] (٤) .

ج. المكون الأمني : ان تراجع الأداء للقوات الامنية من الممكن ان يعود لعدة اسباب، منها الاتي:

(١) إهمال تدريب قطاعات الجيش العراقي، وغياب التعاون والتنسيق الثنائي بين المؤسسات الأمنية

(٢) انتشار الفساد المالي والإداري في معظم المؤسسات الأمنية، فضلا عن ظهور جماعات خارجة عن القانون.

(٣) عقد صفقات لتسليح الجيش العراقي من قبل عناصر غير مختصة في المجال الامني[٩] (٤).

ان تلك المكونات من الممكن ان تسبب تراجع الاستقرار في الأمن الوطني العراقي كما وغياب التوافق بخصوص المهام العسكرية والأمنية قد يؤدي إلى عدم استقرار الأمن الوطني العراقي .

يتضح ان السيناريوهات المستقبلية للأمن الوطني العراقي تتجه نحو سيناريو الاستقرار الامني، لاسيما ان هناك العديد من الحوافز الداخلية والخارجية التي تساعد في القضاء على الجماعات الإرهابية .

الخاتمة

واجه العراق تحديات متعددة، بعضها ارتبط من التغيرات الداخلية وتفاعلاتها، والبعض الآخر مرتبط بالتطورات الإقليمية والدولية، مما أدى إلى تأثيرات جوهرية على بنية الدولة ومؤسساتها. ورغم أن هذه التحديات ارتبطت بشكل مباشر بمرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وما تبعها من تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية، إلا أن التهديدات التي ظهرت في عام ٢٠١٤، نتيجة توسع تنظيم داعش الإرهابي وسيطرته على أجزاء من الأراضي العراقية، شكلت خطراً على استقرار الدولة وكيانها. إضافةً إلى ذلك، أسهمت التدخلات الإقليمية، وفقاً لمصالحها الخاصة، في خلق تحديات جديدة لم يكن العراق يواجهها سابقاً، مما أثر بشكل مباشر وغير مباشر على الأمن الوطني العراقي، بفعل عوامل داخلية وخارجية متصلة بالبيئتين الدولية والإقليمية.

إن تحديد مفهوم الأمن الوطني العراقي، سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي أو الدولي، يتطلب فهماً شاملاً لأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، بالإضافة إلى دراسة مصادر التهديد الداخلية والخارجية. فالعلاقة بين الأمن ومصادر التهديد قائمة على التأثير المتبادل، مما يستدعي ضرورة تحديد هذه التهديدات كأساس لضمان الاستقرار. إذ إن الإحساس بالخطر يدفع إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز الأمن، على أن تكون تلك الإجراءات متوافقة مع طبيعة التحديات الفعلية والمحتملة.

ساهمت التوترات الطائفية والعرقية والقومية، التي تصاعدت مع تدخلات دول الإقليم في الشأن الداخلي العراقي، في تفاقم الانقسامات المجتمعية وخلق أزمات سياسية وصراعات مسلحة، مما أضعف مفهوم المواطنة وزاد من مخاطر النزاعات الداخلية وتهديد النظام الديمقراطي والتنمية. وقد انعكس ذلك بشكل واضح في الأحداث التي شهدها العراق، وأبرزها سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على محافظة الموصل ومساحات واسعة من البلاد. لذا يمكن نستنتج مما سبق :-

الاستنتاجات

١. يواجه العراق تحديات أمنية ناتجة عن المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، مما أثر على استقرار الدولة ومؤسساتها.

٢. التدخلات الإقليمية والدولية وفقاً لمصالحها الخاصة ساهمت في زيادة تعقيد المشهد الأمني العراقي، مما فرض تحديات جديدة على الحكومة والشعب.

٣. توسع تنظيم داعش عام ٢٠١٤ شكل تهديداً وجودياً للدولة العراقية، مما استلزم استراتيجيات أمنية مكثفة لمعالجة تداعياته.

٤. تعدد مصادر التهديد الداخلية والخارجية يجعل من الضروري فهم العلاقة المتبادلة بين الأمن الوطني والعوامل المؤثرة فيه، لضمان استقرار العراق.

٥. يتطلب تحقيق الأمن الوطني تبني استراتيجيات مدروسة تأخذ بعين الاعتبار المصالح العليا للعراق، مع ضمان وجود آليات تنفيذ فاعلة.

٦. تصاعد التوترات الطائفية والعرقية والقومية أثّر على وحدة المجتمع العراقي، مما يستدعي العمل على تعزيز المواطنة والحد من النزاعات المجتمعية.

٧. إدراك صانع القرار لطبيعة التهديدات الفعلية والمحتملة يشكل عاملاً أساسياً في تحقيق استقرار الدولة ووضع سياسات أمنية ناجحة.

التوصيات

١. تعزيز القدرات الأمنية والعسكرية : من خلال تطوير الأجهزة الأمنية وتحديث المعدات والتدريب لمواجهة التهديدات المستمرة.

٢. إصلاح النظام السياسي : تعزيز الاستقرار السياسي من خلال إصلاحات قانونية ودستورية تقلل من الفساد وتضمن تمثيلًا عادلًا لجميع الفئات.

٣. التعاون الإقليمي والدولي: بناء شراكات أمنية مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار.

٤. تحقيق التنمية الاقتصادية: تحسين الاقتصاد العراقي لتقليل البطالة والفقر، مما يسهم في تقليل التوترات الأمنية.

٥. تعزيز المصالحة الوطنية: العمل على تقليل الانقسامات الداخلية من خلال الحوار الوطني والمبادرات التي تعزز الوحدة بين مختلف المكونات العراقية.

الهوامش

(١) علاء عبد الحفيظ محمد المواءمة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية التجربة الأمريكية نموذجا، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ٢٠١٤، ص ٢٣-٢٤.

(٢) يوسف عناد زامل عامر عبد رسن، الأمن الوطنى ماهيته، أبعاده، مقوماته مهدداته، واثره على التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، السنة الثانية، العدد الرابع، جامعة واسط، ٢٠١٠، ص ٣٦.

(٣) لبنى خميس مهدي الربيعي، البعد العسكري للأمن الوطني العراقي بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة روية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٢ ، ٢٠٠٩، ص ٩٣.

(٤) نواف قطيش، الأمن الوطني وادارة الازمات، ط ١ ، دار الراية للنشر والتوزيع عمان، ٢٠١١، ص ١٧.

(٥) فهد بن محمد شقاء، الأمن الوطني تصور شامل، ط ١ ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٤،ص١٤-١٥.

(٦) غالب الشابندر، نحو صياغة اسلامية لنظرية الأمن القومي، مجلة حولية المنتدى، العدد الأول، المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة، النجف، ٢٠٠٨، ص ١٥٠.

(7) Robert Mac Nainora, The Essence of Security, New York, Haspen and Row,1968, p 60.

(٨) اشرف علام مشروع قناة البحرين، والأمن العربي، ط١، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٨٣.

(9) Jack. T. Trevors, International and national security includes a sustainable biosphere, University of Guelph, School of environmental science, Canada, ٢٠١٠, p١.

(١٠) الخميسي شيبي، الأمن الدولي بين منظمة حلف شمال الاطلسي والدول الغربية الفترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩١-٢٠٠٨ ، ط ١ المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠،ص٢٢.

(١١) امين هويدي، أحاديث في الأمن العربي، ط١، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٠، ص٦١.

(١٢) الخميسي شيبي، مصدر سابق , ص ٢٣.

(١٣) فاطمة احمد الشحي، القضايا الأمنية الاسيوية واثرها على الدول الخليج، دار الخليج للصحافة والنشر،الشارقة ٢٠١٠، ص٢٩.

(١٤) علي عبد العزيز الياسري، الأمن القومي العراقي الأبعاد الفكرية والسياسية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق، دار الكتب والوثائق، ط ١ ، بغداد ٢٠١٠، ص ٧٤.

(١٥) على ليلة ، الأمن القومي العربي في عصر العولمة اختراق الثقافة وتبديد الهوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ٦٠-٦١.

[١] كاظم هاشم نعمة العلاقات الدولية ، مؤسسة دار الكتب ، ١٩٧٩، ص ١٥٠ - ١٥١.

[١] هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطن وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان ، ٢٠١٢، ص ٩٤ - ٩٧ .

[١] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية ، دار الأوائل للطباعة والنشر،عمان، ٢٠٠٠، ص ٦٤ - ٦٩ .

[١] منصور الراوي، سكان الوطن العربي دراسة تحليلية في المشكلات الديمغرافية، الجزء الأول، بيت الحكمة،بغداد،٢٠٠٢ ص ٧ -١٠.

[٢] مستشارية الأمن الوطني العراقي استراتيجية الأمن القومي العراقي، وثيقة معدة ٢٠٠٧، بغداد، ص ٧.

[٢] سمير صلاح الدين حمدي، القيادة الأحادية في بناء الدولة والمجتمع، ط ١ ، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت،٢٠١٣، ص ٢١٣ - ٢١٤.

[٢] محمود الصيرفي، التخطيط الاستراتيجي، بلا طبعة ، مؤسسة حورس الدولية،الاسكندرية ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٣ .

[٢] عبد الإله بلقزيز، الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي، قضايا ومناقشات، التجدد العربي صحيفة الكترونية ، ٢٠٠٧ ، ص٢

[٢] عبد الله الطريف، الأمن الفكري، البعد الاستراتيجي للأمن الوطني، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٥٣٢، ٢٩ أيلول٢٠٠٧ ، ص ٣.

[٢]عامر حسن فياض، الأمن الثقافي، بلا طبعة، دار القادسية للطباعة،بغداد، ١٩٨٤، ص ١٣.

[٢] ثامر كامل الخزرجي العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار المنهل للطباعة، بغداد، ٢٠٠٤ ، ص ١١٨.

(٢٧) عمرو صلاح ، إطار تحليلي لجدل الأمن والدمقرطة .. حالة "داعش"، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية ، القاهرة، ٢٠١٧ ، متاح على الموقع الالكتروني : http://www.siyassa.org.eg/News

(٢٨) عبد الله البريدي ، السلفية الشيعية والسنية – بحث في تأثيراتها على الاندماج الاجتماعي ، بيروت ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، ٢٠١٤ ، ص ٦٧ .

(٢٩) عماد الشيخ وعلي عبد الهادي المعموري، سياسة الأمن الوطني في العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ١٤٣٧ه - ٢٠١٦ ، ص ١١٣.

(٣٠) سعدون محسن ضمد ، النهضة في المجتمع العراقي مقاربة أنثروبولوجية، في كتاب الاصلاح والنهضة، دراسة في امكانات الإصلاح ومعوقاته في الواقع العراقي بغداد، الحضارية للأبحاث والعارف للمطبوعات،بيروت، ٢٠٠٩، ص ٨٧ .

(٣١) أثر الارهاب على حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠٠٨ ، وزارة حقوق الإنسان العراقية،بغداد، ٢٠٠٩، ص ٣٠.

* يذكر أن البيئة العراقية قد تعرضت الى تلوث إشعاعي شديد، طال حتى المراكز الحضرية مثل العاصمة بغداد والبصرة على وجه الخصوص، حيث أن مسحاً جوياً أجراه فريق تابع لمنظمة حماية البيئة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية – فرع العراق سنة (٢٠١٠) أثبت وجود أكثر من (١٤٣) موقعاً ملوثاً باليورانيوم في (٧) محافظات عراقية، سيما في بغداد والمحافظات الجنوبية، وهو ما أكدته وزارة الصحة والمكتب الصحافي لرئيس الوزراء .

(٣٢) عبد السلام ابراهيم بغدادي، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، دار الشؤون الثقافية والنشر،بغداد، ١٩٨٥ ، ص ١٥ – ١٦.

(٣٣) مروان سالم العلي استراتيجيات البناء في العراق لمرحلة ما بعد داعش، ورقة بحثية القيت ضمن ٢٢ ندوة بناء السلام في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العراق، ٢٠١٩، ص ٣-٥.

(٣٤) فكرت نامق عبد الفتاح " العراق في الإدراك الأمريكي لأمن الخليج العربي .. رؤية مستقبلية"، دراسات عراقية، السنة الثالثة، العدد ٧ ، حزيران ٢٠٠٧، ص٨٥.

(٣٥) عماد مؤيد جاسم، أثر التداخل ما بين العامل الإقليمي والدولي على بناء السلام في العراق مرحلة ما بعد (داعش)، ورقة بحثية القيت ضمن ندوة بناء السلام في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العراق، ٢٠١٩ ، ص ٢

(٣٦) سليم كاطع علي، دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد (٩)، كانون الثاني،٢٠٢١،ص٢٩٧.

(٣٧) مجموعة باحثين، الاصلاح في العراق ، سلسلة اوراق السياسات، كربلاء، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية العدد الأول، ٢٠١٦،ص ص ١٨-١٩.

(٣٨) مهند سلوم الأمن الوطني في زمن جائحة فيروس كورونا،١٣/٧/٢٠٢٠، على الرابط: https//:www.dohainstitute. Pandemic.aspx -١٩-Covid-the during -Security-org/ar/PoliticalStudies/ Pages/National

(٣٩) سليم كاطع علي، دور الجهد الاستخباري في تعزيز الامن الوطني العراقي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ٢٠١٩ على الرابط :https://www.mcsr.net

(٤٠) عامر حسن فياض، أفكار بين شقي الرحى: أسئلة المصالحة الوطنية صحيفة التأخي، العدد ٧٠٨٤، بغداد,٢٠١٦.

(٤١) وثيقة المبادئ المدنية الأساسية، مشروع المصالحة الوطنية والحوار الوطني، النسخة الإلكترونية، ٢٠١٤، للموقع: http://brob.org/old/okd/nesa/makala/madani

(٤٢) كرار أنور ناصر, سقوط الموصل العراق ومحصلة الأعباء الداخلية والخارجية دار دجلة للتوزيع والنشر, عمان،٢٠١٥ ، ص ١٤٨ .

(٤٣) هيثم كريم صيوان، مؤسسة الإصلاح الاقتصادي : ضمانة لنجاح الإصلاحات الاقتصادية لحكومة العبادي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، كربلاء،٢٠١٥.

(٤٤) جمهورية العراق, رئاسة الوزراء ، نص الحزمة الأولى للإصلاحات المقدمة من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي في الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء والمنعقدة في بغداد, بتاريخ ٩/٨/٢٠١٥, للموقع:www.pmo.iq/press٢٠١٥/٩-٨-٠٣htm.

(٤٥) خالد بن خزام، أعداد الدولة للحرب الأعداد العسكري : الحلقة السادسة، مجلة الحرس الوطني، العدد ٢٤٣، الرياض ، ٢٠٠٢.

(٤٦) تميم حسين محمد الاتفاقية العراقية – الأمريكية : رؤية في البعد العسكري – الأمني، مجلة المستقبل العراقي العدد ١٤ ، السنة الرابعة، مركز العراق للأبحاث، بغداد, ٢٠٠٨ ، ص ١٤.

(٤٧) منعم خميس مخلف الشكل المستقبلي للنظام السياسي العراقي : دراسة مقارنة للنظام الجمهوري- الرئاسي - البرلماني، حكومة الجمعية النيابية: الفرص والبدائل، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد, ٢٠٠٥.

(٤٨) فلاح خلف الربيعي، تحليل التغيرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق, مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية, بغداد, ٢٠١٢،ص٢٠.

(٤٩) خالد عبد الغفار البياتي، الاستراتيجية القتالية لداعش من كتاب : الإرهاب داعش نموذجاً، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد،٢٠١٥، ص ٣٩.

قائمة المصادر:

الكتب

١- علاء عبد الحفيظ محمد المواءمة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية التجربة الأمريكية نموذجا، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ٢٠١٤.

٢- نواف قطيش، الأمن الوطني وادارة الازمات، ط ١ ، دار الراية للنشر والتوزيع عمان، ٢٠١١.

٣- فهد بن محمد شقاء، الأمن الوطني تصور شامل، ط ١ ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٤.

٤- اشرف علام مشروع قناة البحرين، والأمن العربي، ط١، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.

٥- الخميسي شيبي، الأمن الدولي بين منظمة حلف شمال الاطلسي والدول الغربية الفترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩١-٢٠٠٨ ، ط ١ المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠.

٦-امين هويدي، أحاديث في الأمن العربي، ط١، دار الوحدة، بيروت،١٩٨٠.

٧- فاطمة احمد الشحي، القضايا الأمنية الاسيوية واثرها على الدول الخليج، دار الخليج للصحافة والنشر،الشارقة ٢٠١٠.

٨- علي عبد العزيز الياسري، الأمن القومي العراقي الأبعاد الفكرية والسياسية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق، دار الكتب والوثائق، ط ١ ، بغداد ٢٠١٠.

٩- على ليلة ، الأمن القومي العربي في عصر العولمة اختراق الثقافة وتبديد الهوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٢.

١٠- كاظم هاشم نعمة العلاقات الدولية ، مؤسسة دار الكتب ، ١٩٧٩ .

١١-هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطن وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان .

١٢- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية ، دار الأوائل للطباعة والنشر،عمان، ٢٠٠٠.

١٣- منصور الراوي، سكان الوطن العربي دراسة تحليلية في المشكلات الديمغرافية، الجزء الأول، بيت الحكمة،بغداد،٢٠٠٢ .

١٤- سمير صلاح الدين حمدي، القيادة الأحادية في بناء الدولة والمجتمع، ط ١ ، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت،٢٠١٣.

١٥-محمود الصيرفي، التخطيط الاستراتيجي، بلا طبعة ، مؤسسة حورس الدولية،الاسكندرية ، ٢٠٠٩.

١٦-عامر حسن فياض، الأمن الثقافي، بلا طبعة، دار القادسية للطباعة،بغداد، ١٩٨٤.

١٧- ثامر كامل الخزرجي العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار المنهل للطباعة، بغداد، ٢٠٠٤ .

١٨- عبد الله البريدي ، السلفية الشيعية والسنية – بحث في تأثيراتها على الاندماج الاجتماعي ، بيروت ،الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، ٢٠١٤ .

١٩- عماد الشيخ وعلي عبد الهادي المعموري، سياسة الأمن الوطني في العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ١٤٣٧ه - ٢٠١٦ .

٢٠- سعدون محسن ضمد ، النهضة في المجتمع العراقي مقاربة أنثروبولوجية، في كتاب الاصلاح والنهضة، دراسة في امكانات الإصلاح ومعوقاته في الواقع العراقي بغداد، الحضارية للأبحاث والعارف للمطبوعات،بيروت، ٢٠٠٩.

٢١- عبد السلام ابراهيم بغدادي، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، دار الشؤون الثقافي والنشر،بغداد، ١٩٨٥ .

٢٢- كرار أنور ناصر, سقوط الموصل العراق ومحصلة الأعباء الداخلية والخارجية دار دجلة للتوزيع والنشر, عمان،٢٠١٥ .

الوثائق الرسمية

١- مستشارية الأمن الوطني العراقي استراتيجية الأمن القومي العراقي، وثيقة معدة ٢٠٠٧، بغداد ٢٠٠٧.

المجلات والدوريات

١- يوسف عناد زامل عامر عبد رسن، الأمن الوطنى ماهيته، أبعاده، مقوماته مهدداته، واثره على التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، السنة الثانية، العدد الرابع، جامعة واسط، ٢٠١٠.

٢- لبنى خميس مهدي الربيعي، البعد العسكري للأمن الوطني العراقي بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة روية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٢ ، ٢٠٠٩.

٣- غالب الشابندر، نحو صياغة اسلامية لنظرية الأمن القومي، مجلة حولية المنتدى، العدد الأول، المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة، النجف، ٢٠٠٨.

٤- عبد الإله بلقزيز، الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي، قضايا ومناقشات، التجدد العربي صحيفة الكترونية ، ٢٠٠٧ .

٥- عبد الله الطريف، الأمن الفكري، البعد الاستراتيجي للأمن الوطني، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٥٣٢، ٢٩ أيلول
٢٠٠٧ .

٦-أثر الارهاب على حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠٠٨ ، وزارة حقوق الإنسان العراقية،بغداد، ٢٠٠٩.

٧- مروان سالم العلي استراتيجيات البناء في العراق لمرحلة ما بعد داعش، ورقة بحثية القيت ضمن ٢٢ ندوة بناء السلام في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العراق، ٢٠١٩.

٨- فكرت نامق عبد الفتاح "العراق في الإدراك الأمريكي لأمن الخليج العربي .. رؤية مستقبلية"، دراسات عراقية، السنة الثالثة، العدد ٧ ، حزيران ٢٠٠٧.

٩- عماد مؤيد جاسم، أثر التداخل ما بين العامل الإقليمي والدولي على بناء السلام في العراق مرحلة ما بعد (داعش)، ورقة بحثية القيت ضمن ندوة بناء السلام في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العراق، ٢٠١٩ .

١٠-سليم كاطع علي، دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد (٩)، كانون الثاني،٢٠٢١.

١١- مجموعة باحثين، الاصلاح في العراق ، سلسلة اوراق السياسات، كربلاء، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية العدد الأول، ٢٠١٦.

١٢-عامر حسن فياض، أفكار بين شقي الرحى: أسئلة المصالحة الوطنية صحيفة التأخي، العدد ٧٠٨٤،بغداد,٢٠١٦.

١٣-هيثم كريم صيوان، مؤسسة الإصلاح الاقتصادي : ضمانة لنجاح الإصلاحات الاقتصادية لحكومة العبادي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، كربلاء،٢٠١٥.

١٤- خالد بن خزام، أعداد الدولة للحرب الأعداد العسكري : الحلقة السادسة، مجلة الحرس الوطني، العدد ٢٤٣، الرياض ، ٢٠٠٢.

١٥-تميم حسين محمد الاتفاقية العراقية – الأمريكية : رؤية في البعد العسكري – الأمني، مجلة المستقبل العراقي العدد ١٤ ، السنة الرابعة، مركز العراق للأبحاث، بغداد, ٢٠٠٨ .

١٥-منعم خميس مخلف الشكل المستقبلي للنظام السياسي العراقي : دراسة مقارنة للنظام الجمهوري- الرئاسي – البرلماني، حكومة الجمعية النيابية: الفرص والبدائل، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد, ٢٠٠٥.

١٦- فلاح خلف الربيعي، تحليل التغيرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق, مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية, بغداد, ٢٠١٢.

١٧- خالد عبد الغفار البياتي، الاستراتيجية القتالية لداعش من كتاب : الإرهاب داعش نموذجاً، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد،٢٠١٥.

الإنترنت

١- عمرو صلاح ، إطار تحليلي لجدل الأمن والدمقرطة .. حالة "داعش"، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية ، القاهرة، ٢٠١٧ ، متاح على الموقع الالكتروني : http://www.siyassa.org.eg/News

٢- مهند سلوم الأمن الوطني في زمن جائحة فيروس كورونا،١٣/٧/٢٠٢٠، على الرابط : https//:www.dohainstitute. org/ar/PoliticalStudies/ Pages/National-Security- during the-Covid-19- Pandemic.aspx

٣- سليم كاطع علي، دور الجهد الاستخباري في تعزيز الامن الوطني العراقي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ٢٠١٩ على الرابط :https://www.mcsr.net

٤- وثيقة المبادئ المدنية الأساسية، مشروع المصالحة الوطنية والحوار الوطني، النسخة الإلكترونية، ٢٠١٤، للموقع: http://brob.org/old/okd/nesa/makala/madani

٥- جمهورية العراق, رئاسة الوزراء ، نص الحزمة الأولى للإصلاحات المقدمة من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء، حيدر العبادي في الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء والمنعقدة في بغداد, بتاريخ ٨/٢٠١٥/للموقع:www.pmo.iq/press٢٠١٥/٩-٨-٢٠١٥٠٣.htm

المصادر الانكليزية

1- Robert Mac Nainora, The Essence of Security, New York, Haspen and Row, 1968.
2-Jack. T. Trevors, International and national security includes a sustainable biosphere, University of Guelph, School of environmental science, Canada, 2010.